إقتصاد

لا قيمة للتدقيق الجنائي بلا كشف الأسماء أولوية المساءلة وإقرار القوانين الإصلاحية

قد يكون مجديا التوسع في التدقيق الجنائي لتحميل كل مسؤول عن ادارة المال العام مسؤوليته في ملف التدقيق الجنائي، اذ لن تكون له اي قيمة من دون الكشف عن المخالفات والاسماء. كما يستدعي الوصول الى خاتمة مقنعة لهذا التدقيق، الانطلاق من سنة 2005 كي يسلك مساره الى الحقيقة، والتفتيش في كل وثائق الوزارات والدوائر

ليس مصرف لبنان هو المسؤول الوحيد عما اهدر من اموال على مدى العقود السابقة، وعن هذه الفجوة المالية الخطيرة. هنا يطرح كثر تساؤلات عن مغزى التوجه الخفي الى تعديل قانون النقد والتسليف فقط لضرب اسس هذا القانون، خصوصا ان تقرير الشركة لم يأت على ذكر اجراء هذه التعديلات او المطالبة بها، بل ركز على ضرورة اقرار مشاريع القوانين الاصلاحية وتنفيذها، وهو الامر الذي لا يدور في فلك المعنيين ويتجاهلون اهميتها.

قال مقرر لجنة المال والموازنة النائب علي فياض "لا مبرر لعدم مناقشة القوانين الاصلاحية"، مشددا على اعادة النظر في طريقة ادارة مصرف لبنان. اما رئيس لجنة الرقابة على المصارف الاسبق سمير حمود فقال اذا كان للحقيقة من ظهور فيجب التدقيق خلال الفترة من 2005 الى تاريخه، وفي دفاتر كل الوزارات والدوائر.

فياض: اعادة النظر في ادارة مصرف لبنان

■ انطلاقا من اجتماع لجنة المال والموازنة في 28 اب الماضي في حضور حاكم المصرف المركزي بالانابة وسيم منصوري، واحالة ملف التدقيق الجنائي الى النيابات العامة ولجنة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان، في اي اتجاه سيذهب ملف مصرف لبنان؟

□ بشكل عام واستنادا الى القراءة الدقيقة لتقرير التدقيق الجنائي الذي وضعته مؤسسة "الفاريز ومارشال" يمكن ان نخرج بالتوصيات الاتية:

اولا، يجب استكمال التحقيق حتى يشمل طريقة ادارة مصرف لبنان، وصولا الى السلطات الممنوحة للحاكم ونوابه وللمزيد من القواعد التي تتيح ضبط الممارسة في مختلف الاحوال، واعادة النظر في اليات تحصين الاجراءات المناسبة لضمان استقلالية وزيادة فعالية هذه اللجان والهيئات. طبعا كل ذلك يستدعي بطبيعة الحال اخضاع قانون النقد والتسليف للمراجعة والتعديل.

مقرر لجنة المال والموازنة النائب علي فياض.

ثانيا، لا يجب ان يتأخر وضع هذا الملف على المشرحة التشريعيه بهدف اعادة تطويره وانضاج المزيد من الافكار التي تأخذ في الاعتبار الخصوصية اللبنانية وهي مسألة ضرورية.

ثالثا، تصحيح المسارات الخاطئة غير المبررة في طريقة القيود المحاسبية ونشرها من جهة، واليات بلورة السياسات المالية والنقدية والمصرفية وتنفيذها، تبعا للمعايير المحاسبية المعتمدة عالميا. هذه العملية ضرورية من اجل اضفاء الصدقية والشفافية على حسابات مصرف لبنان وجعلها متاحة للعموم.

رابعا، يجب اعادة النظر في البنية الداخلية لمصرف لبنان خصوصا لناحية سد الثغر الناجمة عن غياب وحدات متخصصة لرصد المخاطر ومعالجتها واستباق حدوث الازمات.

■ هل سيتم التوسع في التحقيق وفق ما ورد في التقرير الجنائي؟

□ يجب متابعة التدقيق الجنائي لمعرفة مصير التحويلات من حسابات المصرف المركزي وهوية المستفيدين منها، خصوصا ان مصرف لبنان رفض تقديم البيانات المطلوبة بحجة وجود قانون للسرية المصرفية.

■ شمل التقرير كل موازنات المصرف المركزي منذ العام 2015 ولغاية 2020، لكن هذه الموازنات خضعت لمدققي حسابات عالميين وداخليين لغاية موازنة 2018. اليس من الواجب استدعاء هؤلاء المدققين للاجابة عن ما ورد في التقرير، وما هو موقفهم منه؟

□ طبعا نحن نلفت النظر الى ان المطلوب من التدقيق الجنائي التوسع افقيا وعموديا، بمعنى ان يلاحق كل من ادار المال العام، بما فيها الوزارات والمؤسسات الاخرى، اذ في راينا لا يقتصر الامر على البنك المركزي، انما يجب ان يطاول كل من هو معني بادارة المال العام، وبالتالي الانتقال الى خطوة لاحقة تستدعي تحديد المسؤوليات. وهنا يدخل دور القضاء لتحديد المسؤوليات والاسماء، ◄

مقال

إستعادة الثقة في دولة فاشلة

يعاني لبنان من مشاكل اساسية تضرب في عمق اعماقه السياسية والاقتصادية وتنخع جذور وجوده بعنف، وهو على بعد خطوتين ليصنف على انه دولة "فاشلة"، تفتقر الى القدرة على توفير الخدمات الاساسية لمواطنيها والمحافظة على الاستقرار. ثمة تقارير وتصريحات من مسؤولين دوليين ومنظمات دولية تشير الى وجود مشكلات جسيمة تتعلق بالفساد وسوء الادارة، وهو ما يؤثر على حقوق المواطنين ومصالحهم. فكيف يطالب البعض من المسؤولين "المكشوفين" باستعادة الثقة الدولية، وهي ليست مهمة سهلة وتتطلب جهدا مستداما وتعاونا دوليا. على حكام لبنان الذين ساهموا بشكل اساسي في وصولنا الى حدود الدولة الفاشلة، الاعتراف بوجود المشكلة وتحمل المسؤولية والاعتراف بهدر المال العام، مما شكل فجوة مالية قاربت حتى اليوم نحو 90 مليار دولار من اموال الاحتياط الالزامي التي كانت موجودة في مصرف لبنان واموال المودعين في المصارف، وعدم قدرتهم بالتالي على توفير الخدمات الاساسية كالصحة والكهرباء والاتصالات والتعليم والامن. قضية الفساد تعتبر مشكلة جسيمة في لبنان منذ فترة طويلة، وهو يواجه تحديات كبيرة تتعلق بها في مؤسساته وقطاعاته المختلفة. يجب ان يتم التعامل مع مسألة الفساد بشكل دقيق وموضوعي، لأنه يضر بالاقتصاد والمجتمع والتنمية، ومن الضروري ان يعمل الحكام والمواطنون معا على تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد في لبنان، وتقع مسؤولية ذلك على عاتق الجميع.

استعادة الثقة في كل قطاعات لبنان في ظل وجود شكوك بالفساد يمكن ان تكون مهمة صعبة، لكنها ليست مستحيلة، فالثقة تأتي من خلال اجراء اصلاحات جادة وتعزيز الشفافية والمساءلة. استعادة الثقة تأخذ وقتا وجهدا، وهي تتطلب التزاما حقيقيا من الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين. لا يمكن التخلص من مشكلة الفساد بسرعة، لكن العمل المستمر على تحقيق الاصلاح يمكن ان يؤدي الى تحسين الوضع على المدى الطويل.

لذلك، على حكام لبنان الاعتراف اولا بالفشل، وثانيا تقديم تقييم دقيق وشفاف للوضع الحالي في الدولة من كل الجوانب المؤثرة، مثل الاقتصاد والسياسة والامن والخدمات الاساسية. كما يجب عليهم الاعتراف بقصورهم الاداري وبضرورة الحاجة الى تغيير جوهري في السياسات والاجراءات القائمة، وهذا يشمل التعهد باتخاذ اجراءات جادة لتحسين الاوضاع. يجب ان يكون الاعتراف بالفشل مرتبطا ايضا بالاستعداد للتعاون مع المجتمع الدولي والجهات الدولية المهتمة بمساعدة لبنان في ازمته.

كذلك ينبغي ان يصاحب الاعتراف بالفشل، وضع خطة عمل واضحة تحدد الخطوات التي ستتخذ للتغلب على المشكلات وتحقيق التحسينات المطلوبة. هذه الخطة يجب ان تكون قابلة للتنفيذ وموثوق بها، وليس كسابقاتها من الخطط التي لم تتخط عتبة السرايا الحكومية.

في اختصار، الاعتراف بالفشل في دولة فاشلة يتطلب شفافية وادراكا واقعيا للوضع الحالي. فخطوة استعادة الثقة الدولية تتمثل بتحسين ادارة الدولة ومكافحة الفساد لأنه العائق الكبير امام استعادة الثقة. لذا، يجب على الحكومة "العتيدة" اتخاذ اجراءات صارمة لمكافحته وتعزيز الشفافية والمساءلة، مع تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، وتحسين وضع المواطنين وتقديم الامل لهم في مستقبل افضل.

ان استعادة الثقة عملية تستغرق وقتا طويلا وتحتاج الى التزام واصرار. وتحقيق التقدم في مجالات الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد، امر يساهم الى حد ما في استقرار البلد وازدهاره.

فهل يتحقق؟

الامل ميؤوس منه.

عصام شلهوب

◄ لأن لا قيمة للتدقيق الجنائي اذا لم يصل الى الخاتمة المرجوة، وهي تحديد المسؤوليات، ومن ثم اتخاذ الاجراءات المناسبة في هذا السياق.

■ ماذا عن الاصلاحات التي ذكرها التقرير الجنائي، هل ستأخذ طريقها الى التنفيذ؟

□ طبعا الحديث عن هذا الموضوع يستدعي العودة الى الاصل، والخطوات المطلوبة في هذه المرحلة. اعيد التذكير بأن مناقشة القوانين الاصلاحية التي ترتبط بوضع الازمة المالية على سكة المعالجة مجمدة عمليا. ليست هناك متابعة تشريعية لاقرار ما يتصل بمشروع قانون استعادة الانتظام المالي الذي يتضمن ترجمة تشريعية لخطة التعافي المالي والاقتصادي التي اقرتها الحكومة. كما لم تتم المباشرة بعد في مناقشه مشروع قانون اعادة هيكلة القطاع المصرفي، وهي ايضا خطوة ضرورية. ولم يتم اقرار مشروع قانون الكابيتال كونترول الذي انهته اللجان المشتركة في المجلس النيابي،

> **لا مبرر لعدم مناقشة القوانين الاصلاحية**

والذي لا يمكن اساسا تطبيق مشروع القانون الذي يتصل باستعاده الانتظام المالي من دون اقرار الكابيتال كونترول، اذ تم بموجبه تعليق البندين 1 و5 من المادة السابعة التي تعتبر من اكثر المواد حساسية في قانون استعادة الانتظام المالي، وربط هذا الامر باقرار الكابيتال كونترول. لذلك لا مبرر على الاطلاق من وجهة نظرنا لعدم مناقشة هذه القوانين الاصلاحية، ولا يجوز ابدا التأخير في درسها.

■ ما هو الاصلاح الاهم اقتصادا وبماذا يتعلق؟

□ ان اقرار التشريعات الاقتصادية الاصلاحية التي ترتبط باحتواء الازمة المالية الاقتصادية ووضعها على سكة المعالجة لا يجوز ربطها بأي استحقاق سياسي ولا بأية شروط اخرى، لأن هذا الامر مطلوب في ذاته، كون قدرة الدولة بمؤسساتها واداراتها وكل القطاع العام على تغطية الانفاق في كل المجالات تتجه الى النضوب وبالتالي الافلاس. هناك مناخ من الاستسلام المرضي الموجود في البلد من قبل الجميع. لذلك نحن ندعو الى فتح هذه الورشة بالتعاون بين المجلس النيابي والحكومه وتقديم كل التسهيلات اللازمة بهدف اقرار عاجل لهذه القوانين. هذا المسار مطلوب بمعزل عن اي شرط سياسي او اجرائي او تنفيذي او له علاقة بتعقيدات بين المكونات اللبنانية ببعضها البعض. يجب تحييد المشكلة المالية الاقتصادية عن الاصطفاف السياسي الداخلي، وبالتالي ان يتعاون الجميع بما يؤدي الى تجاوز الانقسامات السياسية الحادة لتقديم المقاربة الوطنية المطلوبة لمعالجة الازمة المالية الاقتصادية.

حمود: صرف اموال من دون سند جناية

■ بعد احالة ملف التدقيق الجنائي الى النيابات العامة وتحريك لجنة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان، في اي اتجاه سيذهب الملف؟

□ المسار الطبيعي ان يتبع التدقيق الجنائي تحقيقا قضائيا، وبداية التحقيق بالوقوف عند اجوبة كل من الحاكم السابق والمجلس المركزي السابق والحالي ومدققي الحسابات، وفي ضوء رد هؤلاء على التقرير يكون قد رسم مسار التحقيق. لكن ما حصل ان النائب العام التمييزي اختصر مطالعته باستشفاف بعض النقاط، واحال الامور الى التحقيق من قبل كل من النائب العام المالي، النائب العام الاستئنافي وهيئة التحقيق الخاصة. بعد هذه الاحالة يتوقف الكلام لأن الملف بيد القضاء ويتابع بالتفاصيل والاجراءات التي يتخذها القضاء ليبنى على الشيء مقتضاه. هنا لا بد من الاشارة الى نقطتين:

الاولى: ان المساءلة لجهة السياسة النقدية لا تكون قضائية، اما النقاط المتعلقة بصرف اموال من دون سند او خارج احتياجات المهنة ان صحت فهي جنائية.

الثانية: لم اتجاهل لجنة الرقابة لكنني لم اذكرها اعلاه لجهة وجوب الرد، لأن التقرير اصلا لم يذكرها ولأن القانون لا يخولها الدخول في السياسة النقدية، لكن تبقى مسؤوليتها في القاء الضوء واعلام السلطة الناظمة اي مصرف لبنان بانعكاسات العمليات النقدية على القطاع المصرفي. وبالتالي، لا اعلم كيف استشف سعادة النائب العام التمييزي بعدم مواكبة اللجنة مخاطر السياسة النقدية، اذا لم يتضمن التقرير اي اشارة ولم يطلع هو على ما قامت به اللجنة.

■ هل سيتم التوسع في التحقيق الى ما بعد عام 2020 او الى ما قبل 2015؟

□ اختصر التقرير المدة من 2015 الى 2020 وهذا يثير الاستغراب، اذ ان ازمة 2015 وما بعدها سببه الاساسي تطورات الاعوام 2011 الى 2015. وان ما يصوب عليه التقرير من خسائر وفجوة لدى المصرف المركزي استمر بقوة بعد عام 2020. واذا كان للحقيقة من ظهور، فيجب التدقيق خلال الفترة من 2005 الى تاريخه وفي دفاتر كل الوزارات والدوائر، والا نكون امام بطولة "كبش محرقة".

> **لتبيان الحقيقة يجب التدقيق من عام 2005 ولتاريخه**

■ الاحداث المالية بعد عام 2020 اظهرت خسائر تفوق خسائر ذلك العام، ما هو التوجه في ما يتعلق بـ"تسكير" موازنات المركزي لغاية حزيران 2023؟

□ الخسائر التشغيلية تتميز عن خسائر مراكز القطع، فالخسائر قبل 2020 كانت من خلال اعباء تمويل ثبات سعر الصرف من خلال فوائد مرتفعة. دائما يدفعها الاقتصاد والمال العام وكان نمط العمل المتبع منذ العام 1988 ان البلاد في حاجة الى دولار، وان استقطاب الدولار له كلفة، وان المصارف لا تستطيع تغطية الكلفة الا من خلال ايجاد مدين كبير، لأن الاقتصاد لا يتحمل هذه الكتلة النقدية فكان ذلك المدين هو الدولة، وان توقفها عن الاستدانة يؤدي الى توقف استقطاب المال، ودخلت البلاد في حلقة مقفلة وبسياسة نقدية مكلفة لم يكن بالامكان الخروج منها الا بجو سياسي ايجابي وانفتاح عربي وغربي مالي على البلد وكانت الحال عكس ذلك تماما. فقد فشلت البلاد في تنفيذ "سيدر" واستقال الرئيس الحريري من السعودية واشتدت الضغوط الغربية على الوضع المصرفي، وساد النكد السياسي الهادم والخادم لازمة مالية ونقدية. اما بعد عام 2020، فالخسائر هي في تقويم مراكز القطع لأن مصرف لبنان كان يحمل مركز قطع مدين يؤثر على نتائجه سلبا مع كل ارتفاع في سعر الصرف.

■ تحدث التقرير الجنائي عن ان مصرف لبنان استعمل اساليب محاسبية غير تقليدية، ماذا يعني ذلك؟ وهل هي خارج اطار القانون؟

رئيس لجنة الرقابة على المصارف السابق سمير حمود.

□ للبنك المركزي استثناء محاسبي يظهر الخسائر انها اعباء مؤجلة ضمن موجودات المصرف. لكن التحليل المالي يدرك ان هذه الموجودات لا تشكل تغطية للمطلوبات وتشكل فجوة. وهنا يكون مصرف لبنان مستندا الى انه بالامكان تغطية الخسائر مستقبلا كما ان المادة 113 من قانون النقد والتسليف تفرض تغطية الفجوة من الخزينة العامة.

■ ماذا عن الاصلاحات التي طلبها التقرير في ما خص قانون النقد والتسليف؟

□ الاصلاحات المطلوبة من صندوق النقد بديهية ومحقة ونشعر بخجل ان الغير يشير الى مصلحتنا ونحن نغمض اعيننا. لا خلاف على الاصلاحات، لكن مع اعتبار الواقع في التنفيذ، لاسيما ان ترشيق القطاع العام يتطلب صرف الالاف من الخدمة، وان اعادة هيكلة القطاع المصرفي كما يراه الصندوق يتطلب شطبا لبعض الودائع وهنا لا نتفق مع الصندوق.

ع. ش